

غمز ولمز في مربّع الاتصالات مع السعودية ومُكاشفة انتقلت إلى "قناة دبلوماسية مُغلقة" ..

تحقيقات الفتنة الأردنية انتهت وترحيل المحكمة إلى ما بعد العيد: العودة لاستدعاء بعض "المُغرّر بهم" على الطاولة .. مُستشار "أمريكي" قد يُراقب لصالح عوض الإمان- خاص بـ"رأي اليوم":

تُفيد آخر المعطيات ذات الصلة بالتحقيقات الأردنية المعمقة في مسألة المؤامرة- الفتنة إلى أن الجزء الأساسي من التحقيق في ملف الفتنة مع متهمين بارزين انتهى بصفة ليست قطعية بعد. ويعني ذلك أن جهاز النيابة العامة انتهى من الحصول على افادات لا بل اعترافات وتوضيحات وشروحات المتهمين البارزين الذين بقيا بالسجن في هذه القضية حتى الان وهما رئيس الديوان الملكي الاسبق الدكتور باسم عوض الإ و الشريف حسن بن زيد وكلاهما حسب معطيات التحقيق التي تسرّبت حتى الآن لاعب أساسي في تلك الفتنة.

ويبدو أن عملية الانتقال إلى المحكمة ستحصل بعد عطلة عيد الفطر بعد نحو أسبوعين ويعني ذلك بأن السلطات لا تستعجل الانتقال فيما تبقى من هذه القضية إلى الجزء المتعلق بمحكمة علنية. بنفس الوقت من المرجح أن ينضم أحد المستشارين القانونيين الأمريكيين وبترتيب مع عائلة الدكتور عوض الإ إلى هيئة الدفاع عن الأخير ولم تعلن السلطات بعد ما إذا كانت منحت أي محامي أمريكي الموافقة على المشاركة في تمثيل الدكتور عوض الإ وهو المتهم الأبرز حتى هذه اللحظة في هذه القضية بعد. لكن المصادر المقربة من عائلة عوض الإ تشير إلى أنها طلبت وبسبب جنسيته الأمريكية أن يتولى المشاركة في الدفاع عنه أحد من الأمريكيين الذين اختارتهم العائلة وهو قرار فهم من أحد الوزراء في الحكومة الأردنية بأنه لا يحظى بمعارضة حتى اللحظة من قبل السلطات المختصة.

وجود مستشار قانوني أمريكي هو بمثابة خبر مفاجئ لكنه يؤشر على أن القضية تمضي قدما في إطار ترتيباتها القانونية والقضائية لاحقا بعد الانتهاء من مرحلة التحقيقات الامنية.

ويمثل عوض الإ في هذه القضية حتى الآن رئيس جهاز الادعاء في محكمة أمن الدولة سابقا أو المتقاعد من

القضاء العسكري محمد العفيف وهو أحد المحامين المختصين بمثل هذه القضايا لكن يبدو أن خطوات التحقيق والانتقال إلى المحكمة قبل تكون سريعة قبل نهاية شهر رمضان وعطلة عيد الفطر. في الأثناء يتكاثر والهمز واللمز حول الاتصالات التي دخلت في إطار قناة ثنائية مغلقة وليس في الإطار السياسي أو الإطار العلني بين الحكومة الأردنية والحكومة السعودية التي تظهر اهتماما شديدا بملف التحقيق في الفتنة والاطلاع على حثيات التحقيق تحديدا مع الدكتور عوض □ باعتباره أحد أبرز المقربين والمستشارين لولي العهد الأمير محمد بن سلمان و باعتباره أيضا مواطن يحظى بالجنسية السعودية ويحمل جواز سفر سعودي دبلوماسي.

ولا يوجد شفافية في الإعلان عن طبيعة الاتصالات مع الجانب السعودي التي جرت على هذه الخلفية. لكن واضح تماما أن كبار المسؤولين الاردنيين بذلوا في الاسابيع الماضية جهدا استثنائيا للحيلولة دون إصدار أي اشارة يمكن ان يفهم منها توجيه الأردن لأصابع الاتهام لأي جهات سعودية رسمية بالتورط في التهم على الأقل والاتصالات التابعة لتلك التهم والتي تقول السلطات إنها بسبب وببصمة الدكتور عوض □.

ومن المرجح في هذا السياق أن الاتصالات المتعلقة بالجانب السعودي وباحتمالية تأثير الفتنة على العلاقات الاردنية السعودية انتقلت تماما الان وحسب مصادر رفيعة المستوى ومطلعة جدا الى المستوى الثنائي المغلق بمعنى اذا كان لدى الجانب الاردني اي ملاحظات او استفسارات او رغبة في الحصول على معلومات ومعطيات من الحكومة السعودية فيمكن التعامل مع المسالة عبر السفارة السعودية في عمان ويبدو ان شخصيات سعودية بارزة تزور عمان للاطلاع على حثيات هذه القضية وللاطمئنان على انها لا تشكل تهديدا للعلاقات الثنائية والسياسية بين المملكتين بين الحين والآخر.

ومن المرجح أن المؤسسات الأردنية الرئيسية على اتصال بهذا الشأن وكذلك المحامي العفيف مع السفير السعودي النشط في عمان والذي يبذل جهدا للمساهمة في احتواء اي تشنجات على صعيد العلاقات بين الجانبين يمكن ان تنتج عن تحقيقات تلك القضية حيث اتهامات وجهت لكل من بن زيد وعوض □ لا علاقة لها بالمساس بالعلاقات المشتركة ولا علاقة لها بتدخل سعودي مفترض في الشأن الداخلي الأردني.

وحيث أيضا سلوك واضح في عمان والرياض باتجاه احتواء اي تداعيات محتملة واشارات على ان مرحلة نقل القضية الى المحكمة العلنية لاحقا قد تسمح بشكل أو آخر باستمرار التحقيق في جناحه القانوني والقضائي اردنيا وفي التحدث عن الإشارات الواردة بخصوص العلاقات بين المملكتين على هامش تلك القضية والتحقيقات بصورة لاحقة وعبر القنوات الدبلوماسية المغلقة وفقا للعديد من المصادر الأردنية.